

The Theological Introductions in Ibn Yunus al-Siqilli's Book "Al-Jami' li-Masa'il al-Mudawwanah": A Study of the Methodology of Inference Regarding Divinity (Ilahiyyat)

Khalid Mohaamed Ahmed Salih *

Department of Usul al-Din, Faculty of Da'wah and Usul al-Din, Asmarya Islamic University, Zliten – Libya.

المقدمات العقديّة في كتاب "الجامع لمسائل المدونة" لابن يونس الصقلي: دراسة في منهج الاستدلال على الإلهيات

خالد محمد أحمد صالح *

قسم أصول الدين، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الأسمرية، زليتن-ليبيا

*Corresponding author: k.salih@asmarya.edu.ly

Received: February 14, 2026

Accepted: March 25, 2026

Published: April 11, 2026



Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

This study explores the theological and creedal (Kalam) material embedded by the jurist Imam Abu Bakr ibn Yunus al-Siqilli within the conclusion of his jurisprudential encyclopedia, Al-Jami' li-Masa'il al-Mudawwana. The research problem focuses on identifying the features of the "demonstrative tendency" in a Maliki jurist renowned for his exceptional mastery of legal branches (Furu') and mathematics, and how he strategically employed rational and logical tools to establish the fundamentals of religion (Usul al-Din). The study adopts a comparative analytical approach to deconstruct these theological texts, tracing them back to their foundational origins in the early Ash'ari school.

The research reached several fundamental results, most notably: that Ibn Yunus al-Siqilli presented a unique model of "epistemological integration" between Jurisprudence (Fiqh) and Creed ('Aqida), establishing the "Theory of Knowledge" as a necessary threshold for theological inquiry. Furthermore, the study revealed al-Siqilli's clear methodological adherence to the school of Judge Abu Bakr al-Baqillani, particularly in formulating the "Cosmological Argument for Contingency" (Burhan al-Huduth) based on the concomitance of substances and accidents (Al-Jawahir wa al-A'rad), and his utilization of the "Argument from Wisdom/Design" (Ihkām) to prove Divine Attributes of Meaning (Sifat al-Ma'ani). The study concludes that including these topics at the end of the book serves as a "theological fortress," linking the certainty of fundamental principles to the validity of legal branches, thereby reinforcing the status of the Sicilian Maliki heritage as a primary tributary of early Ash'ari thought.

Keywords: Ibn Yunus al-Siqilli, Al-Jami' li-Masa'il al-Mudawwana, The Ash'ari School, Cosmological Argument for Contingency (Burhan al-Huduth), Epistemological Integration, Physics of Kalam (Substances and Accidents).

المخلص

تستنتق هذه الدراسة المادة العقديّة والكلامية التي أودعها الإمام الفقيه أبو بكر ابن يونس الصقلي في خاتمة موسوعته الفقهيّة "الجامع لمسائل المدونة". تتبلور إشكالية البحث في رصد ملامح النزعة البرهانية لدى فقيه مالكي عُرف ببراعته الفائقة في الفروع والحساب، وكيفية استثماره للأدوات العقلية والمنطقية لتقرير أصول الدين. اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن لتفكيك النصوص العقديّة وربّها إلى محاضنها الأصيلة في المدرسة الأشعرية المتقدمة.

وخلص البحث إلى نتائج جوهرية، أبرزها: أنَّ ابن يونس قدَّم نموذجاً فريداً لـ "التكامل المعرفي بين الفقه والعقيدة، حيث جعل من نظرية العلم عبئاً ضرورية للضبط العقدي، كما كشفت الدراسة عن التبعية المنهجية الواضحة لمدرسة القاضي الباقلاني، خاصة في صياغة "برهان الحدوث" القائم على تلازم الجواهر والأعراض، واستثمار "دليل الأحكام" لإثبات صفات المعاني. وتؤكد الدراسة أنَّ إيراد هذه المباحث في الخاتمة يمثل "حصناً عقدياً" يربط يقين الأصول بصحة الفروع، مما يعزز مكانة التراث الصقلي كرافدٍ أساسي من روافد الفكر السني المتقدم.

الكلمات المفتاحية: ابن يونس الصقلي، الجامع لمسائل المدونة، المدرسة الأشعرية، برهان الحدوث، نظرية المعرفة، الإلهيات.

مقدمة

الحمد لله الذي استدعى عباده بالبراهين إلى معرفته، ونصب العالم دليلاً شاهداً على حدوثه وحكمته، والصلاة والسلام على المبعوث بالحنيفية السمحاء، القائم بالحجة والبيان، وعلى آله وأصحابه ناصرِي الملة وحماة الاعتقاد.

وبعد،

فإنَّ كتاب الجامع لمسائل المدونة للإمام أبي بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي (ت 451هـ)، يمثل ذروة ما وصل إليه التحرير الفقهي في المدرسة المالكية. وإذا كان ابن يونس قد عُرف ببراعته في الفقه والحساب، فإنَّ ثمة جانباً كلامياً أصيلاً أودعه في خاتمة سفره العظيم هذا، حيث أسس فيه لمنهج الاستدلال على الإلهيات بلسان المتكلم النظار.

أهمية الدراسة:

1. المكانة العلمية للمؤلف: كونه من الطبقة المتقدمة التي أرست قواعد الترجيح في المذهب المالكي، وبيان وجهه الاعتقادي الذي غطى عليه بريقه الفقهي.
2. فريدة الموضوع: دراسة المادة العقدية في خاتمة الكتاب، وبيان الحكمة المنهجية من وضعها في نهاية مصنف فقهي موسوعي وبيان أثر ذلك في بناء الملكة العلمية والربط بين الأصول والفروع.
3. تحقيق المنهج الأشعري: إبراز جسور التواصل المعرفي وكيفية انتقال آراء القاضي الباقلاني (ت 403هـ) إلى بيئة الغرب الإسلامي عبر الفقهاء المالكية.

أهداف البحث:

1. تحليل نظرية المعرفة (أحكام العلم) كما قررها ابن يونس كتمهيد ضروري للبحث العقدي.
2. الكشف عن آليات الاستدلال العقلي على حدوث العالم وإثبات الصانع ونفي التسلسل والدور.
3. استجلاء منهج التوفيق بين مقتضيات العقل ونصوص النقل في مباحث الصفات الإلهية والتنزيه.

إشكالية البحث:

تكمن المشكلة البحثية في محاولة الكشف عن الوجه الكلامي لفقهيهِ عُرف بالنزعة الملكة الفقهية؛ إلا إنَّ إيداعه لمادة عقدية دسمة في خاتمة موسوعة فقهية يثير تساؤلاً جوهرياً حول فلسفة التكامل بين الأصول والفروع في فكره، وتتمحور المشكلة في تساؤل مركزي: ما هي المعالم المنهجية للاستدلال العقدي عند ابن يونس الصقلي في خاتمة كتابه الجامع؟ وينبثق عنه:

- كيف وظف المصطلحات الكلامية لبناء براهين الإلهيات؟
- وما مدى أصالة طرحه مقارنةً بالقواعد الكلية للمدرسة الأشعرية المتقدمة؟

الدراسات السابقة:

بعد استقراء المنجز العلمي والحصاد البيبليوغرافي المتعلق بالإمام ابن يونس الصقلي ومدرسته، خلص الباحث إلى أنَّ الجهود الأكاديمية السابقة سلكت مسارات محددة لم تتقاطع بشكل مباشر مع الفلسفة العقدية لخاتمة كتاب الجامع، ويمكن تصنيفها وفق الآتي:

1. **الاتجاه التحقيقي والتوثيقي:** وتمثله مقدمات التحقيق الرصينة لكتاب الجامع لمسائل المدونة (لا سيما طبعات دار الكتب العلمية ودار الفكر)؛ حيث انصبت هذه الجهود على الجانب الهيكلي للكتاب، من حيث تحقيق النسبة والتوثيق التاريخي، وحصر الأثر الفقهي لابن يونس في المذهب المالكي، غير أنَّ هذه الدراسات وقفت عند حدود الطبقات الفقهية ولم تنفذ إلى المتن الكلامي والعمق العقدي الذي أودعه المصنف في كتابه هذا.

2. **الاتجاه التاريخي الكلي:** ويظهر في الدراسات التي أرخت للمدرسة الأشعرية في الغرب الإسلامي وتأثير صقلية العلمي، كدراسة (عبد المجيد الماجري)؛ إذ ورد ذكر ابن يونس في سياقٍ سردي عام بوصفه أحد أقطاب المالكية المتأثرين بالأشعرية، دون أن يمتد البحث ليشمل تشريح المنهج الإبستمولوجي للصقلي أو تحليل آليات استدلاله في الصفات الخبرية ومباحث الإلهيات.

3. **الاتجاه الفقهي المقارن:** وهي جملة من الأبحاث التي تتبعت اختيارات ابن يونس الفقهية ومقارنتها بغيره من أقطاب المذهب كابن القاسم وسحنون، وقد اتسمت هذه الدراسات بالنزعة الفرعية؛ حيث أغفلت تماماً الجسر الرابط بين الاختيار الفقهي وبين التأصيل الكلامي، ولم تلتفت لكون ابن يونس يمارس الفقه بعقلية المتكلم النظار.

ما ستضيفه هذه الدراسة:

تتجاوز هذه الدراسة العتبات الوصفية والتاريخية التي وقفت عندها الدراسات السابقة، لتشكل إضافة نوعية تملأ الفجوة البحثية في التراث الصقلي، وتتمثل جدتها العلمية في النقاط الآتية:

- **التخصص العقدي:** فهي دراسة تستنطق المادة الكلامية في كتابٍ عُرف تاريخياً بكونه ديوان فروع، لتستخرج منه نسقاً عقدياً متكاملًا.
- **الموازنة المنهجية:** تنفرد الدراسة بربط تقارير ابن يونس الصقلي مباشرة بأراء أساطين المدرسة الأشعرية المتقدمة (كالباقلاني وابن فورك)؛ للوقوف على مدى الأصالة والتبعية في منهجه، وهو مسارٌ بحثي لم تتطرق إليه الدراسات السابقة، مما يمنح هذا البحث صفة الريادة والأصالة العلمية.
- **تفكيك البنية المعرفية:** تسعى الدراسة للكشف عن كيفية توظيف ابن يونس للمصطلح الكلامي في بناء براهين الإلهيات، وهو ما لم يُدرس من قبل بصفة مستقلة وتحليلية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي؛ من خلال استقراء النصوص العقدية في خاتمة كتاب الجامع لمسائل المدونة، ورَدِ المصطلحات إلى أصولها الكلامية، وتحليل الروابط المنطقية بين مقدمات الاستدلال ونتائجه.

خطة البحث:

- **المبحث التمهيدي:** التعريف بابن يونس الصقلي وبكتابه الجامع.
- **المبحث الأول:** نظرية العلم ومسالك المعرفة عند ابن يونس.
- **المبحث الثاني:** الوجود وأقسامه ودلالاته على الصانع (برهان الحدوث).
- **المبحث الثالث:** الصفات الإلهية ومنهج إثباتها (دراسة في الأدلة العقلية والنقلية).
- **الخاتمة** وتشمل النتائج والتوصيات.
- **قائمة المصادر والمراجع.**

المبحث التمهيدي: التعريف بالمؤلف وبالكتاب.

المطلب الأول: الإمام ابن يونس الصقلي (سيرته ومكانته العقدية):

هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي، الفقيه الفرضي الحاسب، وُلد بصقلية وتفقّه على أكابر علماء القيروان كأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي عمران الفاسي، مما منحه سعةً في الاطلاع على المذاهب الكلامية والفقهية التي كانت تزجج بها القيروان آنذاك. (ينظر: اليحصبي، عياض بن موسى، 1982م، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: ابن تاويت الطنجي وآخرون، ن: مطبعة فضالة، ط: 1، ج: 8، ص: 114).

مكانته العلمية:

لم يكن ابن يونس مجرد فقيهٍ يجمع المسائل، بل كان يمتلك عقليةً تحليليةً فذة، وقد أثنى عليه ابن فرحون (ت 799هـ) في الديباج بالفضل والنيل، مشيراً إلى أن كتابه في المدونة حاز قبولاً منقطع النظير في الغرب الإسلامي وأن كتابه هذا دخل سبته بالمغرب الأقصى فلاقي القبول فيها. (ابن فرحون، إبراهيم بن علي، دت، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد الأحمد، ن: دار التراث- القاهرة، ج: 2، ص: 240-241)، ويظهر من خلال استقراء ترجمته أنه كان متأثراً بالمناخ الأشعري الذي ساد في

عصره، وهو ما انعكس على استخدامه للمصطلحات الكلامية الدقيقة كالجوهر والعرض والحدوث وغيرها من المصطلحات في ثنايا تأصيله العقدي.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب الجامع لمسائل المدونة:

يُعد الجامع من أمهات كتب المذهب، وهو شرحٌ حافل للمدونة الكبرى، يمتاز بالاستيعاب والتحقيق، وقد اعتمدت الدراسة على طبعة جامعة أم القرى، لكونها استقصت الأجزاء كافة، خاصة الجزء الرابع والعشرين الذي يضم المسائل العقدية والرد على المخالفين. (ينظر: الصقلي، علي بن يونس، 2013م، الجامع لمسائل المدونة، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ن: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، ج: 24، ص: 7 وما بعدها).

منهجية التأليف في جانب العقائد:

اعتمد ابن يونس في عرضه للمسائل العقدية على منهج الاستدلال الاستباقي؛ حيث يضع المقدمات العقلية (مثل نظرية العلم) ثم يبني عليها النتائج (مثل حدوث العالم)، متبعاً في ذلك صرامة المناطق وأمانة المحدثين في عزو الأقوال إلى أربابها، لا سيما أئمة المذهب الأشعري. (ينظر: الصقلي، علي بن يونس، الجامع لمسائل المدونة، مصدر سابق، ج: 24، ص: 9).

المطلب الثالث: الحكمة من ترتيب المادة العقدية في الخاتمة:

خلفاً لكثير من المصنفين الذين يصدرون كتبهم ببدء الخلق أو التوحيد، أثر ابن يونس أن يجعل العقائد تنويجاً لعمل الفقيه، ويمكن استنباط حكمتين لهذا المسلك:

1. **الارتقاء من العمل إلى العلم:** فبعد أن يستفرغ الفقيه وسعه في ضبط الأحكام العملية، يُنقل إلى الأصل الأصيل وهو معرفة الأمر سبحانه، ليكون العمل مشفوعاً باليقين.

2. **حماية الفقه من الانحراف:** فالعقيدة الصحيحة هي العاصم للفقيه من الوقوع في التاويلات المنحرفة أو التشبيه والتعطيل الذي قد يعرض له أثناء دراسة نصوص الصفات في السنة. (ينظر: المصدر السابق، ج: 24، ص: 11، وينظر للمقارنة: الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب، 1987م، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق: عماد الدين حيدر، ن: مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، ط: 1، تحت عنوان: باب الكلام في أول ما يجب على العاقل فعله، ص: 25، والإسفراييني، طاهر بن محمد، 1983م، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيق: كمال الحوت، ن: عالم الكتب - لبنان، ط: 1، ص: 14، ونصه: "ومن لم يتحقق له معرفة نفي صفة الباطل لم يتحقق له معرفة إثبات صفة المعرفة بالحق").

المبحث الأول: نظرية المعرفة ومسالك الاستدلال عند ابن يونس:

إنَّ المتأمل في خاتمة كتاب الجامع يلحظ بوضوح أنَّ الإمام ابن يونس الصقلي لم يشرع في تقرير المسائل العقدية إلا بعد التمهيد بمبحثٍ رصين في أحكام العلم؛ إدراكاً منه أنَّ فساد المعتقد غالباً ما يكون ثمرةً لفساد منهج التلقي أو الخلل في أدوات الإدراك، ويمثل هذا التوجه (النزعة العقلية) المنضبطة عند الفقهاء المالكية، الذين لم يفتعلوا بين الفقه الأكبر الذي هو علم العقيدة، والفقه الأصغر الذي هو علم الفروع من حيث لزوم الدليل العقلي اليقيني.

المطلب الأول: حقيقة العلم وحكم النظر العقلي:

استفتح ابن يونس هذا المبحث بوضع ميزانٍ دقيق لضبط العملية الإدراكية، حيث اجتهد في صياغة حدٍّ كاشفٍ لماهية العلم، فقرر أنه: "معرفة المعلوم على ما هو به". (الصقلي، علي بن يونس، الجامع لمسائل المدونة، مصدر سابق، ج: 24، ص: 8).

وهذا الاختيار الاصطلاحي من قبل الصقلي وإن كان مقتضياً لا يقف عند حدود الوصف اللفظي، بل يحمل في طياته فلسفة كلامية عميقة؛ فهو يقرر أنَّ العلم ليس مجرد انطباع ذهني عابر، بل هو حالة من المطابقة التامة بين الوعي الإنساني وبين حقيقة الشيء في الخارج، وبناءً على هذا التأصيل، يخرج الجهل بشتى صورته من دائرة المعرفة؛ لكونه يمثل اختلالاً في هذه المطابقة وتصويراً للواقع على غير وجهه الصحيح. (ينظر: والباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، مصدر سابق، ص: 86).

وفيما يخص مرجعية النظر العقلي، نجد أنَّ ابن يونس ينزع منزعاً حازماً يتسق مع ريادة المدرسة الأشعرية المتقدمة -كالقاضي الباقلائي في التمهيد (ينظر: المصدر السابق: ص: 385)؛ حيث يرى أنَّ أعمال الفكر

في الأدلة الكونية هو عتبة التكليف الأولى، وهذا الموقف يمثل جبهة نقدية مزدوجة: الأولى ضد الحشوية، الذين حيدوا العقل عن معالجة قضايا الاعتقاد، والثانية ضد السمنية: (هي فرقة من فلاسفة الهند، يُنسبون إلى "سمن" وقيل: هي تحريف للفظ شماني (Shramana)، يعتقدون بتناسخ الأرواح وقدم الدهر، ومن أشهر معالم منهجهم المعرفي حصر العلوم في المحسوسات الخمسة فقط، وإنكار ما عدا ذلك من المعارف النظرية أو الاستدلالية، ينظر: والإسفراييني، طاهر بن محمد، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، مصدر سابق، ص: 149، والبغدادي، عبد القاهر بن طاهر، 1977م، الفرق بين الفرق وبين الفرقة الناجية، دار الأفاق الجديدة- بيروت، ط: 2، ص: 253)، الذين قيدوا المعرفة في حدود الحس المباشر وأنكروا ما وراءه من حقائق استدلالية. (ينظر: الأمدي، علي بن محمد، 2004م، أبعاد الأفكار في أصول الدين، تحقيق: أحمد المهدي، ن: دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة، ط: 2، ج: 4، ص: 87).

ويذهب ابن يونس إلى أن الإيمان المورث للنجاة هو ذلك الذي يتجاوز رتبة التقليد والتبعية العمياء، ليتأسس على بصيرة قلبية ونظر برهاني في ملكوت السماوات والأرض، وهو ما يؤيده الأمدي في كونه مسلكاً لتحرير المكلف من المحاكاة إلى سعة اليقين. (ينظر: المصدر السابق، ص: 136).

المطلب الثاني: تقسيمات العلوم ودلالاتها الوجودية (مقارنة عقدية):

ينتقل ابن يونس لتمييز العلم من حيث القدم والحدوث؛ فيقسمه إلى علم قديم وهو صفة الخالق سبحانه، وعلم محدث، وهو صفة المخلوق، وهذا التقسيم ليس مجرد ترفٍ فكري، بل هو ضرورة لتنزيه الإله عن سمات النقص؛ فعلم الله محيط، أزلي، منزّه عن الاكتساب أو الوسائط، بينما علم البشر تابع للمعلوم، طارئٌ بعد عدم، وقابلٌ للزوال.

وهنا تبرز مقارنة هامة مع المعتزلة الذين خالفوا في مسألة العلم القديم وأثبتوا أحوالاً أو نيات عن الصفات، بينما يشدد ابن يونس على أن العلم صفة زائدة على الذات قائمة بها، مقتفياً في ذلك أثر أبي الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين. (ينظر: الأشعري، علي بن إسماعيل، 2005م، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: نعيم زرزور، ن: المكتبة العصرية، ط: 1، ص: 164).

ومما يستنتج من عبارات ابن يونس أن التفريق بين هذين العلمين (العلم الحادث والقديم) هو حجر الزاوية في إبطال شبهات الحلول والاتحاد؛ فعلم الخالق لا يشبه علم المخلوق في جوهر ولا عرض، وهو ما أكدته الماتريديّة أيضاً في كتاب التوحيد وإن اختلفوا في بعض التفاصيل الاصطلاحية. (ينظر: الماتريدي، محمد بن محمد، 2006م، كتاب التوحيد، تحقيق: عاصم الكيالي، ن: دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 1، ص: 44).

المطلب الثالث: طرق تحصيل المعرفة (الضروري والنظري):

حلل ابن يونس آليات تشكّل اليقين المعرفي، فقسم سبل العلم إلى مسارين متكاملين:

1. **العلم الضروري (الاضطراري):** وهو ذلك النوع من الإدراك القهري الذي يجد العقل نفسه مساقاً لقبوله دون قدرة على دفعه أو التشكيك فيه، ولا يقتصر هذا عند الصقلي على المحسوسات فحسب، بل يمتد ليشمل أوائل العقول؛ كاستحالة اجتماع النقيضين، أو اليقين بأنّ الجسم الواحد لا يشغل حيزين في آنٍ واحد، كما ألحق الصقلي بهذا القسم المتواتر والوجدانيات، مشدداً على أنّ المكابرة في هذه الضرورات هي انسلاخ من الفطرة السوية. (ينظر: علي بن يونس، الجامع لمسائل المدونة، ج: 24، ص: 9).
2. **العلم النظري (الاستدلالي):** وهو المعرفة التي تتوقف جودتها على سلامة الترتيب الذهني للمقدمات للوصول إلى النتائج الغائبة عن الحس، وهذا القسم هو مناط التكليف العقدي؛ فإثبات وجود الخالق وصدق النبوة هي قضايا نظرية تحتاج إلى سبر الأدلة واستنطاق البراهين.

ويلاحظ هنا أنّ ابن يونس -بهذا التقسيم- يبتعد عن الجمود الظاهري الذي ضيق من صلاحيات العقل، ليقترّب من مدرسة الاستبصار الكلامي التي ترى في العقل أداة كاشفة عن مراد الله تعالى، كما قرر ذلك الغزالي لاحقاً في المنقذ من الضلال. (ينظر: الغزالي، محمد بن محمد، د. ت، المنقذ من الضلال، تحقيق: عبد الحليم محمود، ن: دار الكتب الحديثة، مصر، ص: 115)؛ حيث ذهب إلى أنّ العلم الاستدلالي إذا استوفى شرائطه المنطقية، فإنه يورث يقيناً ثابتاً لا يقل في قوته عن العلم الضروري من حيث الامتناع عن الشك.

المبحث الثاني: الوجود وأقسامه ودلالته على الصانع (برهان الحدوث):

ينتقل ابن يونس الصقلي هنا من آلية تحصيل العلم إلى معاينة موضوع العلم، أو بعبارة أخرى إلى معاينة الظاهرة الوجودية وتصنيف مكوناتها؛ وهو الوجود بمظاهره المختلفة؛ إذ يقرر المنهج الأشعري أنّ الطريق الأقوم لإثبات وجود الخالق سبحانه يمر عبر بوابة العالم بوصفه أثراً مشاهداً يستلزم بالضرورة مؤثراً غائباً، وقد استخدم ابن يونس في هذا السياق لغةً تحليلية دقيقة تقوم على تفكيك بنية الأجسام لتدليل على افتقارها وحدوثها ويمثل هذا المبحث الجسر الرابط بين الذات العالمة والمعلوم الخارجي، حيث استخدم ابن يونس ما يمكن أن نسميه لغة الفيزياء الكلامية القائمة على تفكيك بنية الأجسام لإثبات حدوثها.

المطلب الأول: التقسيم الأنطولوجي للموجودات وحقيقة الحدوث:

لم يترك ابن يونس الوجود عرضةً للتأويلات العشوائية، بل حصره ضمن ثنائية منطقية حاصرة (القديم والمحدث)؛ فالأزلي عنده هو ما لا يفتتحه عدم، وهو الله سبحانه بصفات كماله، أما المحدث فهو كل ما وجد بعد أن لم يكن، أي ما سبقه عدم الزماني، وهذا المسلك الذي انتهجه هو جوهر ما قرره القاضي الباقلاني، الذي جعل من صفة الحدوث العلة الجوهرية التي تفرض الافتقار إلى مخصص يرجح كفة الوجود على عدمه. (وينظر: الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، مصدر سابق، ص: 36).

وهنا تبرز الفاعلية النقدية لابن يونس في مواجهة الفلاسفة المشائين القائلين بأزلية المادة (ينظر: ابن سينا، الحسين بن عبد الله، 1104هـ، الشفاء- الإلهيات، تحقيق: الأب قنواتي وسعيد زايد، ن: منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ج: 1، ص: 48)، حيث يبرهن ابن يونس ضمناً على أنّ الوجود المحدث محكوم بالإمكان، وكل ممكن لا يستقل بنفسه في الوجود، بل يفتقر لمرجح خارجي، وهذا المنزع يتقاطع مع ما أصله الشهرستاني في نهاية الإقدام من أنّ استيعاب أقسام الوجود (واجب وممكن) هو التمهيد الضروري للمعرفة الإلهية. (ينظر: الشهرستاني، محمد عبد الكريم، 1425هـ، نهاية الإقدام في علم الكلام، تحقيق: أحمد المزدي، ن: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: 1، ص: 9 وما بعدها).

المطلب الثاني: بنية العالم (الأجسام والجواهر والأعراض) والرد على الدهرية:

يتعمق ابن يونس في فيزياء الكون من منظور كلامي، ليثبت تهافت دعوى قدم العالم عبر تحليل وحداته البنائية (الأجسام، الجواهر، الأعراض). فالجسم عنده: ما تألف وتركب من جوهرين اثنين، والجوهر: هو ما له حيز وإشغال لمكان، أما العرض فهو المعنى الطارئ كاللون والحركة، مستشهداً بالبيان القرآني في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أُوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [سورة الأحقاف: الآية: 24]، ويشدد ابن يونس على قاعدة ذهبية مفادها: أنّ تلازم الجواهر لهذه الأعراض المتغيرة يوجب بالضرورة اتصاف الجواهر بالحدوث؛ لأنّ ما لا ينفك عن المتغيرات (الحوادث) فهو تابع لها في صفتها، والتابع للمحدث محدث بالضرورة. (ينظر: الصقلي، الجامع لمسائل المدونة، مصدر سابق، ج: 24، ص: 11).

هذا الاستدلال يمثل رداً صريحاً على الدهرية الذين زعموا أزلية المادة وتغير صورها؛ إذ يبرهن على أنّ الأعراض تتبدل، وتبدلها هذا دليل على عدم ذاتيتها، وما لم يكن ذاتياً فهو طارئ، والطارئ يستحيل أن يكون قديماً، وهو نفس المنهج الذي توسع فيه التفتازاني في شرح المقاصد لبيان بطلان قدم العالم بالزمان أو النوع. (ينظر: التفتازاني، مسعود بن عمر، 1981م، شرح المقاصد، ن: دار المعارف النعمانية- باكستان، ج: 1، ص: 234).

المطلب الثالث: صياغة برهان الحدوث ونفي التسلسل:

يصل ابن يونس إلى ذروة التقرير العقلي بصياغة برهان الحدوث؛ فالعالم حادث، وكل حادث يستلزم محدثاً، إذن للعالم محدث بالضرورة، ولتحصيل هذا البرهان من الاعتراضات، سدّ ابن يونس باب التسلسل والدور؛ فلو كان الخالق محدثاً لاحتاج إلى خالق قبله، ولترتب من ذلك إما الدوران (أ خلق ب، و ب خلق أ) وهو محال، أو التسلسل إلى ما لا نهاية وهو محال؛ لأنه يمنع وجود العالم أصلاً. (ينظر: الصقلي، علي بن يونس، الجامع لمسائل المدونة، مصدر سابق، ج: 24، ص: 12).

وهنا تتجلى دقة ابن يونس في استخدام دليل الأحكام الفطري؛ حيث استند إلى بديهية أنّ البناء يستحيل عقلاً وجدانه دون صانع عليم هو البنان، وهي مقدمة فطرية يدعمها العقل البرهاني، وهذا المنهج هو ما ارتضاه الأمدى في أبحاث الأفكار كأقوى مسالك المتكلمين في إثبات الصانع. (ينظر: الأمدى، علي بن محمد، أبحاث الأفكار في أصول الدين، مصدر سابق، ج: 2، ص: 303، وينظر أيضاً: ابن خلدون، عبد الرحمن بن

محمد، 1984م، مقدمة ابن خلدون، ن: دار القلم- بيروت، ص: 644، حول منهج المتكلمين في إثبات الخالق).

المبحث الثالث: الصفات الإلهية ومنهج إثباتها (دراسة في الأدلة العقلية والنقلية):

بعد أن استوى برهان الحدوث على سوقه في المباحث السابقة لينتج عنه وجوب وجود صانع قديم للعالم، انتقل الإمام ابن يونس الصقلي إلى تجلية مقتضيات الألوهية إذ هو مبحث في غاية الأهمية، وهو تبيان ما يجب لهذا الصانع من صفات الكمال؛ إذ لا يكفي العقل إثبات صانع ما، بل لا بد من تبيان ما يليق بهذا الخالق من نعوت الكمال وما ينتزه عنه من سمات النقص، ويمتاز مسلك ابن يونس هنا بالتلازم المنطقي بين الفعل والفاعل؛ إذ إن إبداع النظام الكوني هو الشاهد الأكبر على كمال صفات مبدعه.

المطلب الأول: صفات الذات (الوجود، القدم، البقاء، والوحدانية):

يستند إثبات صانع العالم عند المتكلمين إلى جملة من الصفات الذاتية التي لا ينفك العقل عن نسبتها للذات الإلهية بمجرد إثبات الصنع والحدوث، وهي (الوجود، والقدم، والبقاء، والوحدانية).

ففي مقام إثبات الوجود، ينطلق استدلال ابن يونس من حقيقة أن الأفعال الملاحظة في العالم لا يمكن عقلاً أن تقع إلا بقدرة تؤثر فيها، وبما أن القدرة صفة وجودية، فإنه يستحيل قيامها بالمعدوم، مما يستلزم بالضرورة وجود ذات موصوفة بهذه القدرة.

وهذا الارتقاء من الأثر إلى المؤثر يجد مشروعيته في القياس العقلي؛ فكما أن البناء لا يقوم بلا بان، والكتابة لا تنتظم بلا كاتب، فإن حدوث العالم بأسره أولى بأن يقتضي وجود محدث أوجده. (ينظر: الصقلي، علي بن يونس، الجامع لمسائل المدونة، مصدر سابق، ج: 24، ص: 12).

أما صفة القدم، فهي مقتضى بطلان التسلسل في العلل؛ إذ لو كان هذا الصانع محدثاً لافتقر في وجوده إلى محدث آخر، ولو تسلسل الأمر إلى ما لا نهاية لزم من ذلك عدم وجود العالم أصلاً، وهو محال، فثبت أن الصانع قديم لا أول لوجوده، وهو ما يستلزم بالضرورة اتصافه بصفة البقاء، إذ إن ما ثبت قدمه امتنع عدمه، فالبقاء هو استمرار الوجود في المستقبل كما كان القدم هو ثبوت الوجود في الأزل، وهو المعبر عنه بالبقاء الذي ينفي الفناء عن الذات المقدسة.

وتتوج هذه الصفات بصفة الوحدانية التي هي نفي الشريك في الذات والصفات والأفعال، إذ إن نظام العالم المحكم وتوحده في الصنع يدل على وحدة الصانع، فلو تعددت الآلهة لفسد نظام الوجود، ولذلك كان التنزيه المطلق في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى، الآية: 11]، جامعاً لكل هذه المعاني، ومثبتاً لتفرد الذات بصفات الكمال التي تباين صفات المحدثات (ينظر: المصدر السابق، ج: 24، ص: 12-14).

وهو ما يعرف عند المتكلمين ببرهان التمانع الذي مفاده: أنه لو فُرض للعالم إلهان، لكان من الجائز عقلاً أن يريد أحدهما خلاف ما يريد الآخر، ونفاذ إرادتهما معاً في المتضاد محال، ونفاذ إرادة أحدهما دون الآخر يعني عجز المغلوب، والعجز من سمات المحدثات، وهو ما يمكن استنباطه من قول الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: 22].

إن مثل هذه الاستدلالات العقلية المنطقية تبيين مدى تمكن ابن يونس من العلوم الكلامية التي من خلالها أسس للاستدلال على صفات الذات بناءً على مقتضيات العقل الضرورية.

وهنا تبرز المقارنة مع المجسمة والمشبهة؛ حيث يشدد ابن يونس على أن الوحدانية تنفي الكثرة في الذات (التركيب) والكثرة في الصفات (التعدد في النوع الواحد)، وهو ما يوافق ما قرره الباقلاني في التمهيد من نفي الكم المتصل والمنفصل. (ينظر: الباقلاني، محمد بن الطيب، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، مصدر سابق: ص: 220 وما بعدها). وهذا الموقف هو الذي يميز مدرسة أهل السنة عن بعض الفلاسفة القائلين بوحدة الوجود أو الملاحدة الذين أنكروا الصانع أصلاً.

المطلب الثاني: صفات المعاني ودلالة الأحكام والإتقان:

اعتمد ابن يونس في إثبات صفات المعاني (العلم، القدرة، الإرادة، الحياة) على ما يُعرف بدليل الأحكام والصنعة، فهو يرى أن ظهور الأفعال المتقنة في هذا الكون، من حركة الأفلاك وتدبير الأرزاق، يستحيل صدوره عن جاهل أو عاجز؛ فتعلق الفعل المتقن بفاعله كتعلق الكتابة بالكاتب الماهر، وفي هذا الصدد يؤكد

أن ثبوت هذه الصفات يستلزم بالضرورة صفة الحياة؛ إذ العلم والقدرة صفات لا تقوم إلا بحي. (ينظر: الصقلي، علي بن يونس، الجامع لمسائل المدونة، مصدر سابق، ج: 24، ص: 12-14). وفي هذا المقام، يرد ابن يونس ضمناً على المعتزلة الذين أنكروا قيام الصفات بالذات وقالوا: عالم بذاته، قادر بذاته. (ينظر: الأشعري، علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين مصدر سابق، ج: 1، ص: 135 وما بعدها)؛ حيث يثبت ابن يونس أن العلم والقدرة معانٍ زائدة على الذات قائمة بها، مقتضياً أثر أبي الحسن الأشعري فيما نقله عنه ابن فورك في المجرّد. (ينظر: ابن فورك، أبو بكر محمد بن الحسن، 1987م، مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، تحقيق: دانيال جيماريه، دار المشرق، ص: 39، والشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، 1404هـ، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني ن: دار المعرفة-بيروت، ج: 1، ص: 95). وهذا التأصيل يباعد بين مذهب المالكية وبين التعطيل المعتزلي، ويحفظ للنص القرآني ظاهره المراد في إثبات العلم والقدرة لله تعالى.

المطلب الثالث: صفات التنزيه ومبدأ المخالفة للحوادث (الرد على المشبهة):

ختم الإمام ابن يونس مباحث الصفات بتثبيت قاعدة التنزيه المطلق تحت الشعار القرآني المحكم الوارد في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى، الآية: 11]. وقرر أن الله سبحانه منزّه عن سمات الحدوث كافة، فلا تجوز عليه الجارحة ولا الصورة ولا التحيز في مكان؛ لأن الخالق لو أشبه المخلوقات في شيء من صفاتها كالتغير أو الائتلاف، لجاز عليه ما يجوز عليها من العدم والافتراق. (ينظر: الصقلي، علي بن يونس، الجامع لمسائل المدونة، مصدر سابق، ج: 24، ص: 40 وما بعدها). وهنا يظهر النزوع الأشعري التنزيهي عند ابن يونس في الرد على المجسمة والمشبهة؛ حيث يثبت السمع والبصر كصفات كمال منزّهة عن الآلة (الأذن والعين الجارحة)، فالقديم منزّه عن الأدوات والآفات، وهذا النفس التنزيهي هو ما أكده السنوسي لاحقاً في أم البراهين وشرح الكبرى، حيث اعتبر أن المخالفة للحوادث هي الركن الركين في حماية التوحيد من مزالق التجسيم. (ينظر: السنوسي، محمد بن يوسف، 2006م، العقيدة الكبرى المسماة عقيدة أهل التوحيد تحقيق: السيد يوسف أحمد، ن: دار الكتب العلمية-بيروت، ط: 1، ص: 204 وما بعدها).

الخاتمة:

في ختام هذه الجولة التحليلية في فكر الإمام ابن يونس الصقلي من خلال كتابه الجامع لمسائل المدونة، نخلص إلى أن هذا الأثر الفقهي لم يكن مجرد ديوان للفروع، بل كان صرحاً يرتكز على قواعد عقديّة صلبة، وقد كشف البحث عن منهجية برهانية رصينة استطاع من خلالها ابن يونس أن يزواج بين دقة الفقيه ونظر المتكلم، مؤكداً أن اليقين في الأصول هو الضمانة الوحيدة لصحة التعبد في الفروع.

أولاً: نتائج البحث:

بناءً على التساؤلات المركزية للبحث، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. **الترقي المعرفي (الإبستمولوجي):** أثبتت الدراسة أن تقديم مباحث العلم والنظر في الخاتمة يمثل استراتيجية تعليمية تهدف إلى نقل المجتهد من العمل بمقتضى التقليد إلى العلم بمقتضى الدليل، مما يجعل العقيدة حارساً منهجياً يحمي الفقيه من مزالق التأويل المنحرف.
2. **التطابق المنهجي مع مدرسة الباقلاني:** كشفت الدراسة عن تبعية أصيلة لابن يونس الصقلي لمدرسة القاضي أبي بكر الباقلاني؛ حيث تبنى فيزياء الكلام (الجواهر والأعراض) كأداة وحيدة لإثبات حدوث العالم، ووظف برهان التمانع ودليل الأحكام بأسلوب دقيق يعكس براعته في الفن.
3. **بناء براهين الإلهيات:** أجاب البحث عن كيفية توظيف المصطلح الكلامي؛ إذ نجح ابن يونس في تحويل المصطلحات المجردة إلى أدلة كاشفة؛ فجعل من تبدل الأعراض برهاناً على حدوث الأجسام، ومن إتقان الصنعة دليلاً حتمياً على صفات المعاني (العلم، القدرة، الإرادة) للفاعل المختار.
4. **التنزيه المطلق والمخالفة للحوادث:** خلصت الدراسة إلى أن ابن يونس وضع حداً فاصلاً بين إثبات الصفات وبين التجسيم؛ حيث أثبت الكمالات الإلهية (كالسمع والبصر) مع نفي الآلة والتحيز، مكرساً القاعدة الأشعرية: كل ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك.

5. **تكامل الهوية المالكية الأشعرية:** أظهر البحث أنّ التراث المالكي الصقلي يمثل رافداً حيوياً للفكر الأشعري المتقدم، وأنّ الفقهاء المالكية كانوا هم حراس العقيدة الذين نقلوا براهين العقل من المركز (العراق ومصر) إلى الثغور (صقلية والمغرب).

ثانياً: التوصيات:

بناءً على ما تقدم، يوصي الباحث بالآتي:

1. **توجيه الدراسات البيئية:** ضرورة عقد مقارنات بين العقل الحسابي والاستدلال العقدي عند الفقهاء الفرضيين (كابن يونس)، للكشف عن أثر العلوم الرياضية في انضباط الصياغة الكلامية.
2. **استقصاء الخواتيم العقدية:** دعوة الباحثين لاستقراء المقدمات والخواتيم العقدية في أمهات كتب الفقه المالكي (كالنواذر والزيادات لابن أبي زيد)، لضبط التطور التاريخي للمصطلح العقدي في المذهب.
3. **إحياء التراث الصقلي:** يوصي الباحث بضرورة تسليط الضوء على المخطوطات والآثار العلمية لصقلية الإسلامية، لبيان دورها كجسر معرفي بين المشرق والمغرب في مجالات العقيدة وأصول الدين.
4. **توظيف دليل الإحكام في الخطاب المعاصر:** استثمار منهج الصقلي في ربط إتقان الصنعة بوجود الصانع لتطوير خطاب عقدي معاصر يخاطب العقل المادي بلغة الفيزياء والعلوم الكونية الحديثة.

قائمة المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم برواية قالون عن نافع.

1. الأمدي، علي بن محمد، 2004م، أبارك الأفكار في أصول الدين، تحقيق: أحمد المهدي، ط: 2، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.
2. الأشعري، علي بن إسماعيل، 2005م، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: نعيم زرزور، ط: 1، المكتبة العصرية.
3. الإسفراييني، طاهر بن محمد، 1983م، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيق: كمال الحوت، ط: 1، لبنان: عالم الكتب.
4. الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب، 1987م، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق: عماد الدين حيدر، ط: 1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
5. البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، 1977م، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، ط: 2 بيروت: دار الآفاق الجديدة.
6. التفتازاني، مسعود بن عمر، 1981م، شرح المقاصد، باكستان: دار المعارف النعمانية.
7. السنوسي، محمد بن يوسف، 2006م، العقيدة الكبرى المسماة عقيدة أهل التوحيد، تحقيق: السيد يوسف أحمد، ط: 1، بيروت: دار الكتب العلمية.
8. الشهرستاني، محمد عبد الكريم، 1404هـ، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة.
9. الشهرستاني، محمد عبد الكريم، 1425هـ، نهاية الإقدام في علم الكلام، تحقيق: أحمد المزيدي، ط: 1، بيروت: دار الكتب العلمية.
10. الصقلي، علي بن يونس، 2013م، الجامع لمسائل المدونة، تحقيق: مجموعة من الباحثين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى.
11. الغزالي، محمد بن محمد، دت، المنقذ من الضلال، تحقيق: عبد الحلیم محمود، مصر: دار الكتب الحديثة.
12. الماتريدي، محمد بن محمد، 2006، كتاب التوحيد، تحقيق: عاصم الكيالي، ط: 1، بيروت: دار الكتب العلمية.
13. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، 1984م، مقدمة ابن خلدون، بيروت: دار القلم.
14. ابن سينا، الحسين بن عبد الله، 1104هـ، الشفاء - الإلهيات، تحقيق: الأب قنوتي وسعيد زايد، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.
15. ابن فرحون، إبراهيم بن علي، دت، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد الأحمد، القاهرة: دار التراث.
16. ابن فورك، أبو بكر محمد بن الحسن، 1987م، مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، تحقيق: دانيال جيماريه، دار المشرق.
17. اليحصبي، عياض بن موسى، 1982م، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: ابن تاويت الطنجي وآخرون، ط: 1. مطبعة فضالة.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of JSHD and/or the editor(s). JSHD and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.